Issue 6063 Wednesday 13/6/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6063 الاربعاء 28 من رمضان 1439 هـ 13 من حزيران (يونيو) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

ماهو المطلوب بعد الإنتخابات ؟

طارق الجبوري
بغداد

بغض النظرعن كل تلك الصيحات عن ما حصل من تزوير لنتائج الانتخابات وما صدر من قرارات بشأنها من مجلسي النواب والوزراء ،فان الحقيقة التي ينبغي الاعتراف بشأنها انه لن يحصل تغيير كبير على مستوى تسلسلات الكتل الفائزة .. ربما تغيرنتائج اشخاص فيفوز خاسر وينزاح رابح لكن العملية بمجملها تؤشر حجم الخلل الكبير في مجمل العملية السياسية التي ولدت مشلولة بل ميتة سريريا بسبب المحاصصة .. نقول بغض النظر عن كل ما سيحصل فان العقدة الاصعب ستكون عن طبيعة التحالفات والكتلة الاكبر التي سيتعين عليها ترشيح رئيس الوزراء للاربع سنوات المقبلة ومواصفاته والالية التي ستحدد نوعية الاتفاقات لاختيار رئيس الجمهورية و رئيس مجلس النواب والتي لا نظن انها ستخرج بعيداً عن عباءة المحاصصة لاسباب عديدة من ابرزها هذا الفهم البائس والخاطيء لمفهوم التوازن المبني على تقسيم المجتمع وليس توحيده وبالتالي اصرار الكتل على ان يكون لها مناصب ومواقع في السلطات الثلاث وغيرها من مؤسسات الدولة .. فمنذ الاحتلال غابت السمة الوطنية التي تجعل من رئيس الجمهورية او مجلس النواب او مجلس الوزراء للعراقيين جميعا بغض النظر عن قوميته او طائفته .. فقد غيب هذا المفهوم بتعمد وصارت المحاصصة عرف تبني عليه الكتل اتفاقاتها ، واذا اضفنا الى كل ذلك عدم قبول اي كتلة ان تخرج خالية الوفاض من تقسيم المواقع والمسؤوليات فتختار المعارضة، لادركنا كم تبعد الكتل والاحزاب عن الحد الادنى من مفهوم الديمقراطية الذي يتقاطع مع المحاصصة مهما اضفوا عليها من تسميات..وفي كل الاحوال فان هاجس الشارع الشعبي سواء المقاطع او المشارك ببصمته بالانتخابات ، هو هل حقاً سنلمس خطوات جدية وفعلية لمحاربة الفساد واعادة جزء ان لم نقل كل الاموال العامة المسروقة ووضع حيتان الفساد في قفص الاتهام لينالوا عقابهم العادل ؟!

عصا سحرية

المواطنون بفطرتهم يعرفون ان ليس لمجلس النواب او الحكومة عصا سحرية يمكن ان تصلح خراب خمسة عشر عاما بايام .. وهي لن تطلب من رئيس مجلس الوزراء او سواه ان يكون مثل مهاتير محمد في ماليزيا الذي استطاع اعادة 50مليار دولار للخزينة وزج رئيس الوزراء السابق وخمسة وزراء وقضاة وشرطة بالسجن لفسادهم وخلال خمسة ايام فقط .. نحن ندرك اننا في وطن انهكته صراعات دموية راح ضحيتها الابرياء ، لكنهم يطالبون وبشدة ان تشهد الايام الاولى اتخاذ خطوات عملية لمحاربة الفساد تبدأ بالغاء قانون اتحاد البرلمانيين العراقيين سيء الصيت الذي مرربغفلة عن الرأي العام ، كما من حق عوائل الشهداء والنازحين والاطفال الابرياء واليتامى والارامل المطالبة بفتح ملف تسليم الموصل والمحافظات الاخرى الى عصابة داعش الارهابية واطلاق سراح الابرياء من المعتقلين ممن تعفنت اجسادهم في غياهب السجون وبراءتهم محكمة الجنايات العليا ، ناهيك عن ملفات رواتب ومخصصات الوزراء واعضاء مجلس النواب واصحاب الدرجات الخاصة .. نعتقد انها تطلعات شعبية مشروعة ومعقولة بل ان جميع الكتل ضمنتها برامجها الانتخابية !!وما عليها الا ان تفي بوعودها فما عاد للعراقي قدرة تحمل وصبر ليبقى اربع سنوات اخرى يشبع فيها قهر ووعود وشعارات !

مقاطعة شعبية

ومن المهم ان نمر ولو سريعا على المقاطعة الشعبية الواسعة للانتخابات لمجرد تذكير الكتل السياسية بمدلولاتها العميقة التي من ابرزها انها سئمت المحاصصة والطائفية وضعف القانون والفوضى و الفساد بكل انواعه .. ومهما قيل عن نسبة المقاطعة التي تشير احصاءات منظمات محايدة انها كانت تتراوح بين الـ 80 بالمئة و75 بالمئة فان الحقيقة التي لايختلف عليها احد ان الشعب رفض الفاسدين فحتى من شارك اختار وجوه وكتل يامل ان تنصف الوطن وتنتشله مما هو فيه ..ومهما حاولت بعض اطراف العملية السياسية التزوير والتلاعب بعدد المصوتين الحقيقي فانها تدرك حجم المقاطعة التي تعني صراحة وعلنا رفض الشعب لممارساتهم وهيمنتهم على المشهد السياسي، لذا نتوقع منها ان تسعى جاهدة لعرقلة واعاقة اي خطوة جدية للتغيير الجذري والعودة الى نفس خطابهم الطائفي البائس لتضليل الشعب واختلاق ازمات مع محاولة تخدير الشارع الغاضب الذي لانتوقع ان يسكت في هذه المرحلة اذا ما تم تجاهل ابسط حقوقه المشروعة .. وقد تكون التظاهرات الشعبية بعد الانتخابات والهتافات المدوية برفض المحاصصة بداية ثورة الفقراء ضد الحرامية من المسؤولي. اليوم مطلوب من القوى والتيارات السياسية الوطنية واعضاء مجلس النواب غير الملوثين بالفساد ان يعوا الدرس جيداً ..

ويستعدوا لمرحلة ما بعد الانتخاب فصبر المواطن هذه المرة لن يكون طويلا . وآن الاوان لرسم مسار جديد للعملية السياسية بعيداً عن المحاصصة وان نلمس كمواطنين بداية تغيير يعيد للعراق ولشعبه هيبته .. فهل تفهم الطبقة السياسية ذلك ؟!

العراق.. الفوضى وما بعد الفوضى

عبد الجبار الجبوري
الموصل

بقرارات مجلس النواب العراقي، التي شملت إلغاء الإنتخابات في خارج العراق، وكركوك وكردستان العراق، والنازحين كافة ،وإحالة المزورين من موظفي مفوضية الانتخابات الى القضاء،يدخل العراق في النفق الأظلم، والصراع الأعمق في العملية السياسية ،بين القوائم الخاسرة والرابحة، التابعة لأحزاب السلطة ،سواء الاحزاب الموالية لإيران، أو الأحزاب الكردية ،والمعركة القانونية والدستورية بين مجلس مفوضية الانتخابات ، ومجلس النواب ، بأسوأ إنتخابات مزوّرة عرفها التأريخ ، هنا قراءة وتحليل ،للفوضى الهلاّكة التي ستقود العراق الى حرب أهلية ،بشَّر بها نوري المالكي زعيم كتلة دولة القانون، ورئيس مفوضية الانتخابات اللامستقلة ، المشهد ألآن هو قيام مجلس النواب إصدارات قرارات الغاء الانتخابات ، وإعادة العد والفرز للصناديق في عموم العراق، وقيام مجلس الوزراء ،بتشكيل لجنة عليا من الاجهزة الامنية والقضائية لتنفيذ قرارات مجلس النواب، الذي ألغى المادة (38) لتلزم المفوضية بالعدّ والفرز ،من هنا بدأت الأزمة والتصريحات المتبادلة، حول قانونية ودستورية قرارات مجلس النواب من عدمها ، وزاد من تعقيّد الازمة دخول رئاسة الجمهورية لرفضها قرار مجلس النواب ، ممّا إضطر رئاسة مجلس النواب، من عقد جلسات لإلغاء المادة (38) وإلزام المفوضية بالعدّ والفرز ،ومما يثير اللغّط ،لماذا هذا الإصرار والسرعة الفائقة، من قبل مجلس النواب على إتخاذ قرارات بليلة وضحاها، تهمّ أشخاص معدودين،ومنهم رئيس المجلس نفسه ، في حين هناك قرارات مهمة جدا تخص شرائح واسعة من الشعب العراقي، لم تناقش ولم تصدر منذ سنين ،وهي تخصّ أرزاقهم ومستقبل عوائلهم وغيرها، ثم ليس من المعقول حصول تزوير واسع جدا ،وخطير تتحدث به كل الاحزاب الفائزة والخاسرة، وتحدثت به الامم المتحدة امام مجلس الامن الدولي ، وإعترفت به مفوضية الإنتخابات. على لسان أبرز موظفيها وهو الدكتور سعيد كاكائي ،الذي فضح المفوضية بالأدلة والوثائق وبالصورة والصوت ، وهناك من يدافع عن المفوضيةوموقفها الضعيف الذي تصر عليه ، بل والمفوضية وبكل صلافة تصر على رفض العد والفرز وترفض الاعتراف بالتزوير، بل وترفض قرارات مجلس النواب وقرار اللجنة المشتركة العليا لمجلس الوزراءن وتقف (بعين الحكومة ومجلس النواب) ، ماذا يعني هذا ،سوى إدخال البلاد في نفق حرب أهلية وفوضى عارمة، تؤخّر تشكيل حكومة عراقية رغم التزوير، وتنقذ البلد من محنة. هو في غنى عنها، وهو في حرب مع الإرهاب خرج منها توّاً، لذا نرى أنّ الازمة تتصّاعد،ولن تحسمها المحكمة الاتحادية، كما يزعم البعض، لأن الطرف الذي ستقف ضده المحكمة ، لن يسكت وسيرفض القرار، ونبقى ندور في حلقة مفرغة، تُفضي الى حرب أهلية لامحالة، مع الطرف الرافض لقرارات المحكمة، ومجلس النواب ومجلس الوزراء، لماذا، لأن أسماءً وأحزاباً كبيرة ستكون خارج البرلمان ، بسبب التزوير الذي مارسته في الانتخابات ، ولإنها إعتمدت على دول إقليمية وخسرت الرهان،

حدوث حرب

وفي كلا الحالتين ستحدث الحرب التي بشرتنا بها المفوضية ودولة القانون ، فما العمل، ونحن أزاء تحديّات دولية وإقليمية كبرى ، لتغييّر جذري في المنطقة ، فالأوضاع في سوريا ،تشارف على النهاية والتهدئة والتفاهم ،والقضاء على آخر معاقل داعش والنصرة، والجانب التركي يهّدد بإجتياح سنجار وقنديل(عاصمة البككا منذ عاما) وقضاء مخمور، إذا لم35 تطرد حكومة العبادي حزب العمال من الاراضي العراقية. لأنها أصبحت تهدّد الامن القومي التركي، وشاهدنا الورقة التي تلوّح بها تركيا تجاه العراق، وهي (سد أليسو) ،وهي اليد التي توجع العراق، وتهدد جنوبه بالجفاف التام ، رغم تحذيرات وتبليغات تركيا منذ سنين للجانب العراقي، بضرورة إنشاء سدود لخزن المياه، مايقلقنا داخل العراق الآن ،هو الفوضى مابعد الانتخابات، والتدخل المباشر والعلني لأيران، وإجتماعات قاسم سليماني والسفير الايراني مع قادة الاحزاب ،والكتل الفائزة لتشكيل حكومة تابعة لإيران، أو الحرب الاهلية ، إذن العراق أمام خيارين فقط ،إما تحالف كبير تابع لايران مباشرة .من دولة القانون التي تصرّ على حكومة الأغلبية السياسية الدكتاتورية الطائفية، للتفرّد بالسلطة ، والفتح لزعيم منظمة بدر هادي العامري وتيار الحكمة لعمار الحكيم وربما بعضاً من كتل صغيرة، لشخصيات دخلت تمويهاً وخداعاً ،مع النصر وسائرون لتنشق وتلتحق بتحالف المالكي والعامري، هذا كل ماتريده إيران. أو الحرب الاهلية التي أعلنها نوري المالكي، هذه هي الخيارات الايرانية، فماذا عن الخيارات الامريكية، التي أشرف عليها بريت ماكفورك مبعوث الرئيس ترمب شخصياً، لتشكيل حكومة برعاية ودعم أمريكي لا محدود، تشترك فيه قائمة النصر والقرار وستائرون والوطنية والحزب الديمقراطي الكردستاني وتلتحق بهم الحكمة فيما بعد ، إذن ألآن الصراع ،بين القوائم هكذا بكل وضوح، فمنْ سيربح حكومة عراقية تابعة له ،أمريكا أم إيران، هذا هو السؤال وبيت القصيد.

حسم الامر

ومن يستطيع حسم الامر أمريكا أم إيران لصالحها .ولو بالقوّة والتهديّد والترغّيب،إيران الآن في أضعف حلقاتها في المنطقة ،ففي اليمن النصر على هزيمة الحوثيين قاب قوسين وأدنى، والأوضاع في سوريا تشارف على النهاية. لصالح روسيا وأمريكا وتركيا، وهزيمة لحزب الله وإيران فيها ، وإنتهاء الشراكة بين إيران وروسيا في سوريا. بطلب بوتين من إيران الانسحاب من الاراضي السورية لجميع ميليشياتها وحرسها الثوري، بقيّت قوة ونفوذ إيران في العراق، هي من تعول عليه، وتعمل المستحيل لقطف ثمرة وجودها ،ونفوذها الواسع في العراق، هو إعلان حكومة تابعة لها ، في وقت لاتستطيع أن تُملي على أمريكا شروطها في العراق، بسبب إصرار الادارة الامريكية على المضي قدما وبتسارع واضح لخنق ايران دوليا والاجهاز على نظامها، من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي ،وفرض حصار لامثيل له في التاريخ في قسوته ، والاجراءات الامريكية والتحالفات مع اوروبا والاتحاد الاوروبي ضد إيران. وصلت مديّات عالية من التوافق والتفاهم ،حول خطر إيران في المنطقة والعالم ،ودعمها للارهاب الدولي، بوصفها راعية الارهاب الاول في العالم،فكيف ستواجه ايران، وأتباع إيران عملية تشكيل حكومة وإنشاء تحالف كبير لها ، فبعد أن فشلت اللقاءات والاجتماعات مع جميع القوائم العربية والكردية للمالكي والعامري، أعلن مؤخراً عن تشكيل تحالف أولي لتيار الحكمة وسائرون والوطنية، وهو رسالة واضحة. وإعلان غير مباشر لايران أن تيار الحكمة حسم أمره مع سائرون والوطنية لتشكيل تحالف يفتح الباب لإلتحاق قائمة النصر والقرار ونينوى هويتنا وغير من القوائم الصغيرلهذا التحالف ، وإفشال المشروع الايراني الذي يمثله نوري المالكي وهادي العامري وغيرهم، بمعنى أن الأوضاع تذهب الى المجهول والفوضى، والى مزيد من وضع العصي في عجلة تشكيل حكومة. لاسيما والوقت بدأ يضيق ، وهنا بدأت التفجيرات والاغتيالات داخل بغداد والمحافظات الجنوبية .وأخذت تتصّاعد،على شكل تسقّيط سياسي ،يكون الرابح منه داعش ومشتقاته ، كان آخرها التفجير الاجرامي الدامي في مدينة الصدر، ولكن السؤال الأكثر أهمية هنا، هل ستتدّخل أمريكا في حسم هذا الصراع. الدائر الآن بين مفوضية الانتخابات بدفع إيراني واضح ،لتعطيل تشكيل الحكومة ،ولأهداف وغايات ومصالح إيرانية لأجندتها ،وبين العبادي وحكومته والبرلمان، أعتقد كلمّا إشتد الصراع وتعطّل عمل الحكومة والبرلمان ،والوصول الى فراغ دستوري ،لصالح جهة معينة، هو الهدف من تأخير حسم عملية العد والفرز، والذهاب لتشكل حكومة قبل نهاية حزيران، موعد إنتهاء عمل البرلمان، أرى أنَ الأحداث ستنقلب رأساً على عقب ،وسيظلّ الصراع قائماً ،بين جميع الأطراف والقوائم والكتل والاحزاب، لتحسم إدارة الرئيس ترمب الأمر كلّه ، بإعلان حكومة إنقاذ وطني من خارج الأحزاب والكُتل ، وتشرف عليها الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، وهومقترح مطروح جدااا وسيتحقق ربما قريبا،إذا لم تتفق القوائم .ولن تتفق حسب قراءتي للأوضاع ، العراق ، الفوضى وما بعد الفوضى، سيبقى العراق.... وكفى أما الاخرون فإلى الجحيم...

لا إنتخابات نزيهة في العالم ولا إدانة لنتائج التزوير

حسن السراي
بغداد

في البداية نلقي نظرة على مفردة الإنتخابات وما تعنيه وبدايات العمل فيها ، تعرف الانتخابات بأنها العملية الرسمية لاختيار شخص لتولي منصب رسمي ، أو قبول أو رفض إقتراح سياسي بواسطة التصويت. إن فكرة الانتخابات تعد من الأفكار الإنسانية القديمة، والتي تساهم في حل النزاعات، والاختلافات حول رأي ما، وقد عرف الرومان القدماء فكرة الانتخابات في اختيارهم للقادة، والشخصيات البارزة لتولي المناصب، والمهام في الدولة، وتهدف الإنتخابات لإضفاء الشرعية الديمقراطية على نظام ما ، وقد تذهب أبعد من ذلك لإرساء فكرة المجتمع المدني والتي تتم من خلال : القانون الذي هو مجموعة من القواعد التي تُساهم في تطبيق كافّة الأفكار الخاصّة بالمجتمع المدني، من خلال توفير نصوص قانونية ترتبط بها، وتمنحها صفة حقيقية، وقابلة للتطبيق. والدستور المتمثل بمجموعة من التشريعات التي ترتبط بالدول، ويُساهم الدستور المدني بتطبيق الأفكار المدنية بشكل واقعي داخل المجتمع.وكذلك مشاركة الشعب وهي الوسيلة التي تؤسس لدور أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات، ومن الأمثلة عليها "البرلمان" . والبرلمان مصطلح يطلق عموما على مجلس النوّاب، أو ما يُعرف في بعض البلدان بمجلس الشعب، وحتّى مجلس الأمّة، وهو عبارة عن هيئة تشريعيّة، وُجدت في دول دستوريّة لتُمثل السلطة التشريعيّة المختصّة فيها، وذلك من مبدأ الفصل بين السلطات، وتُلخّص مهامه ضمن رقابة أعمال الحكومة، وأيضاً التشريع، إضافة إلى تمثيل الشعب أمام الحكومة. وأصل تسمية وتاريخ استعمال كلمة برلمان تعود في أصلها إلى اللفظة الفرنسيّة بارليه Parler والتي تعني الكلام أو الحوار أو النقاش، ولقد كان أوّل استخدام لهذا المصطلح في عام 1236م، في المملكة المتّحدة البريطانيّة، ويُقصد بها آنذاك مجموعة مستشارين مقرّبين لملك البلاد، إلاّ أنّ أوّل برلمان أُسّس في العالم كان في عام 1118م وذلك في مملكة ليون التابعة لدولة إسبانيا. وأول برلمان عربي أسس في مصر عام 1866م ، وأول برلمان أسس في العراق عام 1925م .

سرقة الانتخابات

ولو أردنا أن نسلط الضوء على تزوير وسرقة الإنتخابات سنعود الى دراسة حديثة أعدها إستاذان جامعيان بريطانيان ، ونشرتها دورية (فورين بوليسي) الأمريكية هذا الاسبوع تحت عنوان كيف تُسرق الانتخابات في وضح النهار؟ How to Steal an Election in Broad Daylight تناولت أشكال وفنون تزوير الانتخابات في أرجاء العالم، مسلطين الضوء بشكل خاص على الانتخابات التي تُنظم في العالم الثالث بما في ذلك منطقة الشرق الاوسط، وترى الدراسة ان الانتخابات اليوم باتت تنظم في معظم بلدان العالم الا ان اغلبها تُزور منذ لحظة الاعلان عنها، وان سبعة زعماء من اصل عشرة من هؤلاء يحتفظون بمقاعدهم في الحكم بفضل التزوير ، ومن بين احد الأمثلة التي ضربها الباحثان حول تزوير الانتخابات هو ان الزعماء الذين عرف عنهم ارتكابهم الفضائع وأعمال العنف لن يضطروا خلال الانتخابات المقبلة الى تكرار أفعالهم الشنيعة، بل ان الاكتفاء بتذكير الناخبين بما حلّ بهم من كوارث في السابق كفيل ببث الرعب في نفوسهم وجرهم الى صناديق الاقتراع وتجديد انتخاب هؤلاء المجرمين . ومن النتائج المثيرة التي توصلت اليها الدراسة هي ان الانظمة الدكتاتورية التي تنظم الانتخابات في بلدانها وتتلاعب بنتائجها عادةً ما تكون اكثر استقراراً من مثيلاتها التي لا تعرف الانتخابات، وان افضل انواع التزوير هي تلك التي تُرتب قبل بدء الانتخابات.

وعرض الباحثان أمثلة لضروب التزوير التي سادت في بريطانيا في القرن التاسع عشر، ثم انتقلا الى الحديث عن التجربة الامريكية حيث قالا بالرغم من أن امريكا هي اقوى ديمقراطية في العالم إلا أن فنون التزوير المستخدمة حالياً في ارجاء العالم كانت قد أتقنت في امريكا.

تدهور تدريجي

واكدت الدراسة ان العقد الماضي شهد تدهوراً تدريجيا في مستوى الديمقراطية في العالم، وان 71دولة شهدت في العام تراجعا تاما في الحريات 2017 السياسية والحريات الخاصة. وان العالم بات يزداد سلطوياً عاماً بعد آخر منذ سنة 2006 وان 2 من اصل 3 مواطنين يعيشون اليوم في ظل أنظمة ليست ديمقراطية بشكل كامل، لتخلص الى القول بأننا نعيش اليوم في خضم انحسار خطير للديمقراطية. فيما أحصت انواعا متعددة من فنون التزوير الانتخابي بدءاً من استخدام الحبر الذي يختفي أثره بعد دقائق من استعماله، الى التهديد بالعنف، مروراً بتوزيع حقائب المال النقدية الى رؤساء القبائل والمتنفذين، خلصت الدراسة الى القول انه على الرغم من الاتساع الكبير لحالات التزوير في العالم فان 20بالمائة فقط من الانتخابات التي يثبت حدوث تزوير واسع فيها يتعرض للإدانة الدولية، وان بالمائة فقط من البلدان التي 6 شهدت حالات تزوير حجبت عنها المساعدات الخارجية بمعنى ان الانظمة التي مارست التزوير لم تتعرض لأية عقوبات أو أضرار مالية . لا أمل أن يفضي الحراك المحتدم الآن في العراق الى إلغاء أو إعادة أو تغير جوهري في نتائج النتخابات طالما هي حالة عالمية وتحصل في أكثر دول العالم وأقواها ديمقراطية ، وطالما أن الأنتخابات والديمقراطية تولدان من رحم السياسة والتي هي لعبة غير نظيفة ، يولد من رحمها التحزب والتعنصر وإقصاء الآخر والتهميش والإستحواذ على المقدرات ، والأنانية الفردية والجماعية ، وفرض الأفكار على الآخر بشتى الطرق ، الشرعية واللاشرعية .

شح المياه

العراق من أزمة إلى أخرى

سامي الزبيدي
عمان

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003والى أيامنا هذه وبلدنا وشعبنا في أزمات متلاحقة فمن الأزمة الكبرى المتمثلة بالدستور الذي كتب باملاءات أمريكية و فتح الأبواب على أزمات سياسية وإدارية وقانونية عديدة لا مجال لذكرها هنا لكني أركز على أزمتين مهمتين لهما تأثير كبير على بنية المجتمع العراقي وعلى سيادة الوطن وحدة أراضيه وهما التقسيم العرقي والطائفي للمجتمع والاحتلال يركز على هذا التقسيم بل هو أحد أهدافه لان مشاكله كبيرة ومستديمة للدول ,والأزمة الثانية هي مشكلة ما سمي بالمناطق المتنازع عليها فهل سمعتم عن دولة في العالم فيها مناطق متنازع عليها بينها وبين إقليمها أو محافظاتها حتى وان كانت فيدرالية لان كل أراضي الدولة ومحافظاتها وأقاليمها هي جزء من الدولة المركزية وتحت سيادتها لكن ذكر هذه المناطق في الدستور كان لأهداف انفصالية لا غير,وبعد أزمات الدستور جاءت أزمة الانتخابات الأولى التي لم يكن الشعب العراقي مهيئاً لها أبداً وإجرائها على عجالة كان لأهداف أمريكية أهمها تأكيد التقسيم العرقي والطائفي بوصول أحزاب طائفية بامتياز على رأس السلطة لتأجج الصراع الطائفي ولتستولي على كل شئ في العراق وليصل اللصوص والجهلة والمزورين الى أعلى المناصب في الدولة والحكومة وليسرقوا كل أموال العراق وثرواته ويشرعنوا للفساد والإفساد وليهملوا بناء البلد واعمارة وتحقيق العيش الكريم لمواطنيه بالاستفادة من أمواله وثرواته الطائلة وليضيقوا على الحريات الشخصية والعامة التي أوردوها في دستورهم وليتخلوا عن حماية شعبهم من الإرهاب ويتحصنوا في المنطقة الخضراء تحت حماية الأمريكان وليجوعوا الشعب ويسحقوه ويفرطوا بسيادة الوطن وبأراضيه ومياهه الإقليمية فعمت الفوضى (الخلاقة) كل العراق والتي كانت من أهداف الأمريكان ليبقى العراق متخلفاً ضعيفاً مقسماً .

دخول القاعة

ثم أدخل الأمريكان تنظيم القاعدة الى العراق كأزمة جديدة ليفقد العراقيون الأمن والأمان خصوصاً بعد حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وليتكبد أبناء شعبنا خسائر جسيمة جداً بشرية ومادية بسبب العمليات الإرهابية المتواصلة التي لم تستطع الحكومات المتعاقبة وأجهزتها الأمنية التصدي لها , المحاصصة الحزبية والطائفية في تقاسم المناصب والمكاسب بين الأحزاب المتنفذة كانت أزمة كبرى تسببت في أزمات عديدة أهما الفشل في إدارة الدولة بإسناد المناصب المهمة للجهلة والمزورين وأنصاف المتعلمين وإبعاد الكفاءات والخبرات الأكاديمية عن خدمة بلدها ,الفساد المالي والإداري الذي استشرى في كل مفاصل الدولة كان من إفرازات المحاصصة ,السرقات الكبرى لأموال الشعب وثروات الوطن و إهمال البناء والأعمار وعدم تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وغيرها من المشاكل والإخفاقات التي لا مجال لذكرها هنا هي بسبب المحاصصة ,البطالة كانت ولا زالت أزمة كبرى جيوش من الخريجين كل عام يضافون الى من سبقوهم يضيعون في الشوارع ومعهم ملايين من المواطنين بسبب البطالة التي لم تجد الحكومات المتعاقبة حلا لها , المخدرات أزمة كبرى جاءت مع الاحتلال وروجت لها الحكومات المتعاقبة لتدمر شباب العراق قادة المستقبل وليصبح العراق الذي كان خالياً من هذه الآفة في طليعة دول المنطقة ليس في تعاطي المخدرات بل في إنتاجها ونقلها ,الفقر والجوع والأمراض خصوصاً السرطانية منها أزمات دمرت الشعب العراقي ودون أية حلول لها ,الجهل والأمية وانحدار التعليم بكل مستوياته الى الحضيض أزمة كبرى تهدد الأجيال القادمة ,العشوائيات وانتشارها المخيف في بغداد وكل المحافظات بسبب أزمة السكن التي لم تعمل الحكومات على حلها أزمة كبرى تتسبب في أزمات أخرى عديدة أهمها التأثير على التصميم الأساسي للمدن والإضرار بالبيئة واستنزاف الطاقة الكهربية والماء وانتشار عصابات الجريمة المنظمة وارتفاع نسب جرائم القتل والتسليب والمخدرات العلاقة بين الدولة المركزية وإقليم كردستان أزمة مستديمة. بسبب ضعف الحكومات المركزية ومنح الإقليم امتيازات وتنازلات لم تذكر في دستور أو قانون بل هي تجاوز عليهما من قبل سياسيين فاسدين لمصالح شخصية وحزبية بعيدا عن مصلح الوطن والشعب ,داعش أزمة كبرى أدخلها الأمريكان وبمساعدة السياسيين الفاشلين الذين لم يعرفوا من السياسة وإدارة الدولة أي شيء ومعهم قادتهم العسكريين الفاسدين والفاشلين مثلهم وتسببت داعش بأزمات كبرى نذكر منها النزوح والخسائر الكبيرة في صفوف القوات المسلحة وبين أبناء الشعب وتدمير المدن ناهيك عن الخسائر المادية الكبرى بسبب المعارك ,الكهرباء أزمة كبيرة ومستديمة لازمت كل هذه الأزمات واستُغلت هذه الأزمة لإيذاء شعبنا ولسرقة مئات المليارات من الدولارات من قبل سياسيين فاسدين كانت تكفي لبناء بلدان وليس لمحطات كهرباء.

ايد امينة

وأخيراً وليس آخراً لان الأزمات ستبقى ترافق العراقيين ما دام البلد بأيد غير أمينة وغير كفوءة أزمة المياه التي لم تتعامل معها الحكومات بجدية ولم تضع الحلول المناسبة لها والعراق يمتلك كل الإمكانيات لتقليل تأثير هذه الأزمة ان لم اقل التغلب عليها بسلسلة من الإجراءات العملية وباستشارة الخبراء والمتخصصين في هذا المجال وما أكثرهم في العراق لا الاعتماد على الجهلة الذين لاخبرة ولا تجربة لهم في هذا الشأن المهم ,ولم تلتفت حكوماتنا لتحذيرات تركيا وغيرها من الدول بضرورة اتخاذ الإجراءات العملية لتفادي نقص كميات المياه الداخلة الى العراق من دول الجوار كما ان حكوماتنا المتعاقبة لم تتوصل الى اتفاقيات ثنائية مع تركيا وإيران وسوريا بصدد الأنهار المتشاطئه وحصص العراق منها وكميات المياه التي يحتاجها سنويا ولم تقم الحكومات ببناء السدود والخزانات وإدامة الموجود منها لتفادي مثل هذه الأزمة و التي ستتسبب بأزمات بل بكوارث الله يكفنا شرها إذا لم يضطلع بقيادة الدولة قادة شرفاء حريصون على شعبهم ووطنهم ,والى ان تنتهي أزمة المياه ستكون هناك أزمة جديد بانتظار شعبنا .